

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٠٢٠

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعى ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٠١٧ بتسمية أعضاء اللجنة العليا للإصلاح التشريعى ؛  
وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

ووفق على تسمية أعضاء اللجنة العليا للإصلاح التشريعى من الشخصيات العامة

وممثلة بعض الجهات على النحو الآتى :

#### أولاً - رجال القضاء :

- السيد القاضى/ محمد عيد محمد محبوب - نائب رئيس محكمة النقض .
- السيد القاضى/ ماجد جبران بطرس - رئيس الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة .

#### ثانياً - المحامون :

- السيد الأستاذ/ مجدى ناجى أحمد سخي - وكيل النقابة العامة للمحامين .
- السيد الأستاذ/ عمر جلال حسن محمد هريدى - وكيل النقابة العامة للمحامين .

#### ثالثاً - أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية :

- الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى محمد - أستاذ القانون الدستورى المتفرغ بكلية الحقوق - جامعة المنصورة .
- الأستاذ الدكتور/ صبرى السنوسى محمد أبو العنين - عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة .
- الأستاذ الدكتور/ ناجى عبد المؤمن حسن - عميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور/ سليمان عبد المنعم سليمان - أستاذ متفرغ بقسم القانون الجنائى بجامعة الإسكندرية .

#### رابعاً - رجال القانون من الشخصيات العامة :

- السيد المستشار/ محمد عبد العزيز الشناوى - نائب رئيس المحكمة الدستورية الأسبق .  
الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازى - أستاذ فلسفة القانون بكلية الحقوق  
بجامعة عين شمس .  
الأستاذ الدكتور/ عبد الله مبروك النجار - أستاذ القانون المدنى بكلية الشريعة  
والقانون بجامعة الأزهر .  
الأستاذة الدكتورة/ فاطمة محمد الرزاز - عميد كلية الحقوق - جامعة حلوان .  
الأستاذ الدكتور/ محمد بهاء الدين أبو شقة - المحامى .

#### خامساً - ممثلو بعض الجهات :

- السيد اللواء/ ممدوح عبد الهادى شاهين - مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية  
والقضاء العسكرى .  
السيد اللواء الدكتور/ عبد الفتاح محمد سراج - مدير الإدارة العامة للشئون  
القانونية بوزارة الداخلية .  
السيد الوكيل/ هشام حسين محمود - وكيل هيئة الرقابة الإدارية .

#### ( المادة الثانية )

تكون مدة عضوية اللجنة للسادة القضاة والمحامين وأساتذة كليات الحقوق  
بالجامعات المصرية ورجال القانون من الشخصيات العامة سنتين تبدأ اعتباراً من  
تاريخ العمل بأحكام هذا القرار .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ صفر سنة ١٤٤٢ هـ  
( الموافق ١٣ أكتوبر سنة ٢٠٢٠ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبولى**